الإسهامات و الأدوار الجديدة للجامعة في ظل اقتصاد المعرفة –الواقع والتحديات

The contributions and new roles of the university in light of the knowledge economy - reality and challenges

د. بواب رضوان

bouab.redouane@yahoo.fr

جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل

تاريخ الاستلام: 2019/06/16 تاريخ القبول للنشر: 2019/12/09

ملخص :

يبرز دور الجامعات من خلال مساهمتها الفعالة في عملية وصقل معارف الأجيال و في بناء مجتمع المعرفة وإخراج كفاءات تلاءم و تخدم سوق العمل ، و بصفتها مؤسسة علمية لنشر المعرفة والحقائق حتى خارج مجالها قادرة على إنتاج المعرفة و تسويقها ،حيث تصبح مرتكزا أساسيا في بناء اقتصاديات الدول وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة المرجوة .

ومع التطور الحاصل في جميع المجالات خاصة ثورة المعلومات و انفجارها، وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأصبح من الضروري الاعتماد على المعرفة كآلية لتغيير و تطوير مناحي الحياة الاجتماعية وخاصة الاقتصادية، و نجاح أي اقتصاد ليتأتى إلا من خلال إعطاء دور أكبر للمعرفة وإنتاجها داخل مؤسسات التعليم العالي القادرة على حمل هذا الإرث و تفعيله لدرجة الاعتماد شبه الكلي على المعرفة في تحقيق التنمية الاقتصادية الكفيلة بمواصلة مسيرة الحياة.

الكلمات المفتاحية: الجامعة، التعليم الجامعي ،المعرفة ،مجتمع المعرفة، اقتصاد المعرفة.

Abstract:-

It highlights the role of universities through their effective contribution to the process and refinement of the knowledge of the generations, the building of the knowledge society, the creation of competencies that suit and serve the labor market, and as a scientific institution to disseminate knowledge and facts, even outside of its domain, capable of producing and marketing knowledge. And promote the desired sustainable economic development.

With the development in all areas, especially information revolution and explosion, and the spread of information and communication technology, it has become necessary to rely on knowledge as a mechanism to change and develop aspects of social life, especially economic, and the success of any economy to come only by giving a greater role of knowledge and production within educational institutions Which is capable of carrying this legacy and activating it to the degree of almost total dependence on knowledge in achieving economic development to ensure the continuity of life.

Keywords: university, university education, knowledge, knowledge society, knowledge economy.

– **مقدّمة:** لم تعد رسالة الجامعة في العصر الحالي مقصورة على الأهداف التقليدية من تلقين للمعرفة والتعليم، بل امتدت لتشمل جميع نواحي الحياة العلمية والتقنية والتكنولوجية والاقتصادية وأصبحت تقوم بدور بالغ الأهمية في حياة الأمم والشعوب على اختلاف مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي، الأمر الذي عظم من دور الجامعة وجعل من أهم واجباتها التفاعل مع اقتصاد المجتمع للبحث في حاجاته وتوفير متطلباته وتطويره وتنميته وتوسيع أفاقه المعرفية والثقافية وتخريج كوادر بشرية تملك العلم والمعرفة و قادرة على العمل في مختلف المجالات و التخصصات وقادرة على مواجهة تحديات التكنولوجيا والمعلوماتية وإثراء المعرفة والاستفادة منها و إحداث التنمية الاقتصادية المرجوة، ولم تكن الجامعة ببعيدة عن هذه التحولات ، حيث نجد أنها قد مرت بفترات ازدهار وركود ارتبطت أساسا بمدى استجابتها للاحتياجات خاصة الاقتصادية و التنموية

لهذه المجتمعات وبالتغيرات والتطورات التي يفرضها العصر الحالي، و بدأنا نسمع بمصطلحات جديدة لم نعرفها من قبل مثل مجتمع المعرفة وثورة المعلومات واقتصاد المعرفة التي توجب علينا التعامل معها والغوص في أعماقها ومواجهة تحدياتها والانسجام معها والاستفادة منها.

فالعالم اليوم يشهد العديد من التغيرات والتطورات بمعدلات ضخمة تفوق أي تغير شهده العالم من قبل، حيث التميز بكثرة ووفرة تدفق المعلومات بفضل ما يسمى بالثورة المعلوماتية التي أنتجها التطور التكنولوجي التقني وتطور وسائل الاتصالات، وقد أدى تراكم تلك المعلومات لابتكار سبل تخزينها وتصنيفها وفهرستها وحمايتها من الضياع، مما أدى إلى إشعال فتيل الثورة المعرفية الحديثة التي تبنت التقنية الرقمية في مجال تخزين وتدوين المعلومات والبيانات ونشر المعرفة من خلال وسائل الاتصال الرقمية لتتيح للناس إمكانية الشراكة في المعرفة وتوسيع حلقات التواصل بينهم، إننا اليوم بصدد ثورة معرفية قادرة على التأثير في المجتمع والاقتصاد العالمي المعاصر الثورة الصناعية في أوربا، التي زعزعت أسس الاقتصاد الزراعي ليحل محله الاقتصاد الصناعي الذي فتح فرصا جديدة للتنمية وأفاق واسعة للمنافسة واستغلال الموارد الطبيعية آن ذاك، وقد ظهرت ظواهر التغير الجدري الذي فجرته ثورة المعرفة الحديثة في تطور الاقتصاد المحلي والعالمي حيث كونت لونا جديدا من الاقتصاد القائم على المعرفة وظهور نوع جديد من الشراكة كما أن شبكات الاتصال الرقمية قد غيرت من طرق التسويق والتعامل في السوق وكذلك سبل تقديم الخدمات للمواطنين[1]، وبالتالي ظهور نمط معرفي جديد يقوم على وعي أكثر عمقا لدور المعرفة والرأسمال البشري في تطور الاقتصاد وتنمية المجتمعات وهو ما يطلق عليه اقتصاد المعرفة فأصبحت المعرفة موردا اقتصاديا يفوق في أهميته الموارد الاقتصادية الطبيعية ويكفي إلقاء نظرة على مساهمة القطاعات الاقتصادية والشركات التي تعمل في مجال الذكاء الصناعي والبرمجيات والتقنيات والاتصالات للتأكد أن المعرفة قد أدخلت المجتمعات المعاصرة التي تحتكر الإنتاج في هذه القطاعات مرحلة جديدة حيث زاد حجم السوق العالمية

للمعلومات عن تريليون دولار منذ عام 2000 [2]، فالاقتصاد القائم على المعرفة يفضل مهارات خريجي الجامعات لذلك فإن الكثير من الجامعات قد أخذت على عاتقها مهمة نشر الثقافة الرقمية وذلك من خلال التدريب على استخدام الحاسوب والانترنيت والشبكة العنكبوتية والاستفادة من المعلومات والمعرفة في التنمية[3].

وقد بات من المتفق عليه أن حضارة القرن الواحد والعشرين هي حضارة عصر المعلومات، وأن نوعية الحياة في أي مجتمع ستتحدد وبدرجة كبيرة بما يملكه هذا المجتمع من معلومات ومعارف، بل أن ذلك الزخم الهائل من المعلومات قد أصبح بمثابة سلاح استراتيجي يلعب دورا هاما في تغيير موازين القوى وتحقيق الثروة، وذلك نظرا لاعتماد كافة الأنشطة الإنسانية والممارسة الحياتية المختلفة على الأساليب العلمية والبحث العلمي، حتى أصبح رأس المال الفكري أهم بكثير من رأس المال المادي، وأصبح مصدر الثروة الحقيقي لأي أمة هم حاملو المعرفة وبالتالي التحول من إنتاج السلع المادي إلى إنتاج المعرفة[4] ، على اعتبار أن المعرفة تلعب دورا فعالا في تأسيس الحضارات الإنسانية ورقي المجتمعات وتنمية اقتصادها، كما أن نقل المعرفة يسهم في تقوية أواصر التعاون بين الشعوب وتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية.

إن التطور التكنولوجي والمعلوماتية والسعي لامتلاك المعرفة يتطلب نظرة جديدة تماما للتعليم، ذلك أن وفرة المعلومات واستخدام الانترنيت وسرعة الاتصال وقلة التكاليف والمشاريع المتعلقة بتطوير الحاسوب والتعلم عن بعد لخلق المعرفة والتطور المستمر للأفكار وما يشهده العالم من ثورة معرفية وتحديات مستمرة اجتماعيا وسياسيا ومعرفيا، فرض على الجامعة أدوارا جديدة تحتم عليها وضرورة تكييف برامجها مع هذه المعرفة وربطها بمتطلبات التعليم لتحقيق التنمية ولعب دور أساسي في تطوير ما يعرف الاقتصاد المعرفي ، كل هذا يدفعنا لطرح بعض التساؤلات من أهمها :

- ما هي وظائف التعليم الجامعي في ظل متطلبات اقتصاد المعرفة ؟

- ما هي أهم العراقيل التي تواجه الجامعة في ظل اقتصاد المعرفة ؟
- ما هي الإسهامات و الأدوار الجديدة للجامعة في ظل اقتصاد المعرفة ؟

-أهداف المقال:

- تحديد أهم متطلبات التعليم الجامعي لتحقيق اقتصاد المعرفة ؟
- التعرف على عراقيل إنتاج المعرفة في البيئة التعليمية الجامعية ؟
- معرفة الأدوار الجديدة التي للجامعة في ظل اقتصاد المعرفة ؟
- محاولة وضع رؤية مستقبلية لتفعيل التعليم الجامعي لتعزيز أسس اقتصاد المعرفة.

المفاهيم المفتاحية للمقال:

الجامعـة:

تعتبر الجامعة مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، وقد أعطيت العديد من التعاريف منها:

" الجامعة مؤسسة علمية مستقلة، ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة، منها ما هو على مستوى الليسانس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا التي يمنح الطالب بموجبها درجات عليا"[5]، وهي مؤسسة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه، فهي بمثابة المصانع التي تنتج الأجيال الحديثة والأماكن التي تتم فيها صناعة المستقبل، وهي تستقبل وتخرج في كل عام أفواجا من الشباب القادرين على استيعاب تكنولوجيا العصر الحديد وامتلاك المعرفة، فهم بمثابة العمود الفقري لحرمة التنمية في المجتمع[6].

الدور : اشتق كلمة الدور من العبارة اللاتينية ROTULAS، والتي تعني من جهة ورقة مطلوبة تحمل مكتوب ، ومن جهة ثانية ما يجب أن يستظهره ممثل مسرحية وابتداء من القرن(11) بدأ استعمال مفهوم الدور بمعنى وظيفة اجتماعية أو مهنة [7]

ويعرف مورينو الدور " بأنه تجرب خارجية بين الأفراد تفرض عدة ممثلين على المستوى التفاعلي، الدور هو تصرف مزدوج، فهو مبني وفي نفس الوقت استجابة، وبذالك تحدد تصرفين متتابعين لدا الفرد، إذ أن إدراك الدور يعني تعيين المنبه و الإجابة [8]

ويقصد بالأدوار في هذه الورقة البحثية المهام والوظائف التي تقوم بها من أجل الإشهار في الوصول إلى اقتصاد المعرفة وترك أثر في رقي هذا النوع من هذا الاقتصاد .

اقتصاد المعرفة : لقد تعددت الآراء حول هذا المفهوم، فيعرفه ريد (raid) بأنها رأس مال فكري، وقد وصف رأس المال الفكري بأنه المادة الفكرية المتكونة من المعلومات والمعرفة والمهارات والخبرات ذات القيمة الاقتصادية والتي يمكن وضعها موضع التطبيق بهذه خلق الثورة [9] وتشير الخصائص المشتركة لمفهوم اقتصادي المعرفة بأسس الاقتصاد الذي يهدف إلا توظيف المعرفة لتحقيق فوائد اقتصادية قائمة على التقنية والإبداع والتطوير لتحقيق التنمية الاقتصادية.

كما يستند هذا الاقتصاد على أربعة ركائز أساسية تتمثل في الابتكار (البحث و التطوير) والتعليم ووجود بنية تحتية مبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إضافة إلى الحكومة الرشيدة القائمة على أسس اقتصادية قوية.

المعرفة (Knowledge): تعرف بأنها "مجموعة من الأفكار والآراء والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تكونت لدى الإنسان نتيجة محاولاته المتكررة لفهم الظواهر الموجودة في بيئته المحيطة وتفاعله معها"، وهناك من يعرفها بأنها "مجموعة من المعاني والأحكام والأنساق الفكرية التي تكونت لدى الإنسان نتيجة تفاعله مع البيئة"[10].

كما عرفت أيضا أنها" كل التوقعات المدركة التي تنظم بشكل ذو معنى ويتم تجميعها واحتوائها عبر الخبرة والاتصالات المستخدمة من قبل الفرد أو وكيل المنظمة "[11]

مجتمع المعرفة (knowledge society):

هو ذلك "المجتمع الذي يتصف أفراده بامتلاك حر للمعلومات وسهولة تداولها وبثها عبر تقنيات

المعلوماتية و الحاسوبية والفضائية المختلفة، وتوظيف المعلومة والمعرفة وجعلها في خدمة الإنسان لتحسين مستوى حياته"[12].

كما يعرف مجتمع المعرفة أيضا حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " هو ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي، والمجتمع

المدني والسياسي والحياة الخاصة، وصولا لترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية"[13].

ويجب التمييز هنا بين مجتمع المعلومات القائم على أساس جمع المعلومات، وفحص مصادر المعلومات لاستقاء المزيد منها وتداولها بالتدوين والنسخ والتلقين كوسيلة للتعليم والبحث، وبين مجتمع المعرفة القائم على أساس التعلم وتناول المعلومات بالتحليل والنقد وإدراك مدلولات المعلومات والتدبر في معانيها بهدف الابتكار والاستنباط[14].

– التعليم الجامعي و متطلبات اقتصاد المعرفة:

شهد التعليم الجامعي في الآونة الأخيرة تطويرا وتجديدا تربويا متسارعا حاملا في طياته ميراث طبيعي للتطور التاريخي، حيث سعى بدرجات متفاوتة إلى تحقيق نوع من الملائمة والتكيف مع الاحتياجات والطموحات لمختلف قطاعات الدولة ومتطلبات المستقبل وتحدياته المتجددة في ظل التقدم التكنولوجي و اقتصاد المعرفة، وذلك من خلال الاهتمام بالكوادر البشرية وإعدادها لمواجهة تحديات هذا العصر، ونظرا لأهمية التعليم باعتباره عنصرا أساسيا في النمو الاقتصادي وفي إعداد الشعوب لمجتمع المعرفة، وبحكم أن التعليم هو أداة نشر العلم والتكنولوجيا، فقد أصبح تطوير التعليم الجامعي ضرورة ملحة

خاصة في ظل ما يفرضه الواقع من تغيرات وتحديات، لذلك فإن أي جهد يبدل لابد أن يتجه أولا نحو الاهتمام بالتعليم و الفلسفة التربوية والسياسات التعليمية ومناهج وطرق التدريس والنظام التعليم وتسليح المتعلم بالمعرفة الحديثة والقدرات والمهارات التي تمكنه من الاستمرار في التعلم وتدريبه على الأسلوب العلمي في التفكير وكيفية التعامل مع المعرفة الحديثة والبحث العلمي وتنمية قدرته على التعلم الذاتي والتعلم مدى الحياة حيث أن المؤسسات التعليمية لا تشكل سوى 40% من الإطار المعرفي للفرد والباقي جهده الشخصي[15]، إن جوهر التعليم المعاصر ليس تخزين المعلومات في أدهاننا وليس تعليما يستهدف تحويل العقول إلى معاجم وقواميس، وإنما هو تعليم قائم على الإبداع من خلال ابتداع أدواة للتعامل مع المعلومات التي نكتسبها على الدوام وإدراك قيمة ما نتعلمه وتوظيفه والاستفادة من معطياته في إطار ثقافتنا العربية الإسلامية وتعزيز الانتماء القومي لنزداد تأثيرا وتحكما في الواقع في عالم يزداد تعقيدا ويتقدم تقنيا و لكي نكون قادرين على التعامل مع المعلومات المتوافرة لدينا بفضل الثورة المعلوماتية تعاملا منتجا[16].

إن التعليم الحديث عليه أن يجابه تحديات القرن الحالي بحيث يمكن للمتعلم التجاوب مع التغيير دون التنكر للذات، ويفتح الباب واسعا أمام البحث العلمي و التفكير العلمي وفهم القضايا العلمية التقنية ،

إن الهدف الأساسي من الحصول على المعرفة والمشاركة فيها وابتكار طرق الحصول عليها هو تحسين نوعية الحياة بكافة مجالاتها و خاصة الاقتصادية من خلال الاستفادة من خدمة المعلوماتية والتطبيقات التكنولوجية المتطورة و توظيفها من أجل تحسين مستوى التنمية الاقتصادية و التجارية واستخدام العقل البشري كرأس مال وقوة عظيمة تزيد من الثروة.

بالإضافة إلي ذلك يعتبر العنصر البشري المصدر الرئيسي في تفجير الثورة المعلوماتية ومبدعها من خلال اكتشافاته وإبداعاته ومواهبه وقدراته، فالتطور الرهيب الذي يشهده هذا العصر لم يكن نتيجة انجازات فردية التي حققها بعض العلماء وإنما اعتمد على

برامج بحثية مختلفة تبنتها العديد من الحكومات و المؤسسات التعليمية خاصة الجامعة التي فتحت المجال و برامج أمام الأفراد والمؤسسات حيث استحدثت تخصصات جديدة اعتمدت أساسا على التقدم التكنولوجي و أصبحت صناعة الإلكترونيات هي أسرع الصناعات نموا على مستوى العالم، وبالتالي فإنه من غير الممكن احتكار المعرفة والانفراد بها واقتصارها على فرد بعينه أو مجتمع بذاته ، فهي تنتشر بوتيرة متسارعة معتمدة على الثورة التكنومعلوماتية ووسائل الاتصال المختلفة ونظم نقل المعلومات الالكترونية بين الدول مخترقة بذلك حدودها الجغرافية و مختصرة بعدي الزمان والمكان بين مختلف مناطق العالم وبالتالي الزيادة في كم وكيف المعرفة، حيث أكد بعض المفكرين أن المعلومات العلمية تزداد بنسبة 13% سنويا وأنها تتضاعف كل 18 شهر[17]، ولابد لنا هنا أن نشير إلى أن التطور السريع في وسائل الاتصال ونظم المعلومات أدى إلى ظهور الكثير من المشكلات حيث قامت هذه الثورة التكنولوجية بزعزعة القيم والقوانين والمبادئ التي تحكم الحياة والاقتصادية الاجتماعية والثقافية في مجتمعاتنا العربية حيث اهتزت قيم كان يعتقد أنها خالدة وتسيدت قيم لم نكن نتوقع لها مكان في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ومثال ذلك ما يحدث من عمليات الاستنساخ بين الحيوانات والبشر التي تثير العديد من التساؤلات بين العلماء والمفكرين ورجال الدين ، ومن الصعوبة بما كان التكهن ما إذا كانت هذه الثورة التكنومعلوماتية سوف تنتهي أم لا على الرغم أن جميع المؤشرات والدلائل تؤكد على أنها مستمرة مع الزيادة في الدقة والعمق والسرعة[18].

وعليه فإن أهم سمات اقتصاد المعرفة التي نراها اليوم و التي تتمثل في انفجار المعرفة وتوظيفها وسرعة تدفقها والتطور التكنولوجي وتطبيقاتها وتطور البحث العلمي بمختلف جوانبه النظرية والتطبيقية وتطبيق الجودة الشاملة والتقدم الهائل والسريع في وسائل الاتصال والمواصلات ونظم نقل المعلومات الالكترونية بين مختلف الدول، كل ذلك من شانه أن يحدث أثرا بالغا في هذا النوع من الاقتصاد و إن يساهم في إحداث طفرة اقتصادية .

فالمعرفة عموما أداة رئيسية لتحريك التنمية في جميع المجالات فبالتعليم و البحث تقوم كل اقتصاديات العالم و ببناء منظومة تعليمية وتدريبية تتوافق مع متطلبات الإنتاج ولرفاه الإنساني و تتلاءم مع عملية البحث و التطوير التي تلبي متطلبات اقتصاد المعرفة.

وفي هذا العالم الذي يتصف بالانفجار المعرفي والتغير السريع لا بد أن يكون لدى المجتمع مقدرات بشرية تستطيع استخدام المعرفة عبر عملية التعليم بشكل يزيد من تحسين في إنتاجية الفرد والمؤسسة، وبشكل عام فغن التشجيع على البحث و الابتكار و الإبداع و التجديد كاهل عمليات لابد أن تقوم بها مؤسسات التعليم العالي ،وهي في نفس الوقت مؤشرات لدعم و تطوير الاقتصاد المعرفي من خلال خلق بيئة مناسبة تمكنه من الاستجابة لمتطلبات السوق ،مع تطويع هذه المعرفة خدمة لهذا النوع من الاقتصاد.

الأدوار و الإسهامات الجديدة للجامعة في اقتصاد المعرفة:

إن العالم الذي نعيش فيه يواجه قضايا جديدة منها انفجار المعرفة وانتشار وسائل الإعلام والاتصالات والمواصلات والتطور العلمي والتقني والتوسع الهائل في شبكة الانترنيت والتطور الاقتصادي المتسارع مما فرض على جامعاتنا ضرورة الاضطلاع بأدوار جديدة تتلاءم مع الواقع الجديد.

وقد أدركت المجتمعات الحديثة أهمية وجود المعرفة وبنائها وتقاسمها وتوزيعها بشكل ملائم يسهم في تحقيق التنمية، وبذلك فقد أصبح لزاما على الجامعات أن تسعى جاهدة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منها، وذلك بأن تعمل على وضع طرائق جديدة للتعليم والتعلم والتكوين والتدريب المستمر من خلال طرائق تدريسية تتجاوز الوظيفة التقليدية للجامعة التي تنحصر في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع و لا بد أن ندرك أن عملية تطوير الجامعات ليست قضية كم بقدر ما هي قضية جوهر تتناول التعليم ومضمونه ومحتواه وطرائقه وكفاياته في مختلف القوى البشرية العلمية التكنولوجية القادرة على الإسهام في بناء المجتمع.

فالجامعة اليوم تضطلع بمهمة بناء مجتمع المعرفة القائم على الاستفادة من التطور التكنولوجي والمعلوماتية والتطبيقات المختلفة وتطوير التعليم العالي والبحوث العلمية وتوليد المعرفة لأفراد المجتمع من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية في جمع المعلومات وتبويبها وتخزينها والاستفادة منها في ميادين الحياة المختلفة.

وحيث أن الجامعة تعد أهم منبع من منابع العلوم ومصدر للمعرفة وابرز مؤسسات إنتاج المادة الفكرية فمن الواجب عليها القيام بدورها الحضاري والثقافي وخلق تخصصات علمية جديدة تتلاءم وتحديات المستقبل، ومحاولة توعية الجيل الجديد بضرورة العمل الجاد من أجل النهوض بمجتمعاتهم وتحقيق التنمية في جميع المجالات لأن الاستثمار في المعرفة والتعليم هو استثمار في تكوين رأس مال بشري وعلمي لا غنى للاقتصاد القائم على المعرفة عنه، ويكفي إلقاء نظرة على مساهمة القطاعات الاقتصادية والشركات التي تعمل في مجال الذكاء الصناعي والبرمجيات والتقنيات والاتصالات للتأكد أن المعرفة قد أدخلت و استغلت فعلا في المجتمعات التي تحتكر هذه القطاعات حيث زاد حجم السوق العالمية للمعلوماتية عن تريليون دولار عام 2000، وتدل المؤشرات المتوافرة أن حجم صناعة المعلومات قد تجاوز ثلاثة تيريليونات دولار سنويا أي بنسبة تشكل 50 إلى 60 % من الناتج القومي للدول الصناعية الكبرى كما يقدر حجم التجارة الالكترونية بتيرليون دولار.[19]

غير أن المعرفة لا تتأتى بثمن بخس، فالدول المتقدمة تنفق ما يقارب 20%من دخلها القومي في استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها، كذلك تنفق المؤسسات الصناعية والتجارية في هذه الدول مالا يقل عن 5 % من دخلها الإجمالي في التنمية المهنية للعاملين بها، و 3 إلى 5 % من دخلها الإجمالي في البحث والتنمية بهدف إنتاج معارف جديدة.[20] في حين أن الدول العربية مجتمعة كلها لا تنفق على البحث العلمي سوى 1 % من إنتاجها القومي الإجمالي علما أن هذا المبلغ على ضآلته يدفع كرواتب.[21]

لقد أصبح من المتفق عليه أن الجامعة هي المكان الحقيق لإنتاج المعرفة وبناءها و أن الجامعة المنتجة هي التي تتعامل مع المعلومات وتوليد الأفكار الجديدة التي تخدم المجتمع وتساهم في تطويره وصولا إلى بناء مجتمع المعرفة.

ويلخص عبد اللطيف حسين حيدر الأدوار الجديدة للجامعة فيما يلي،:

– التحول إلى مراكز إشعاع معرفية في المجتمع المحيط بها و إعطاء أهمية أكبر لرأس المال الفكري.

– تقديم معرفة تخصصية عالية المستوى تساعد المتعلم على الالتحاق بمهنة أو وظيفة معينة.

– تقديم برامج أكاديمية تخصصية بصورة مكثفة تتصف بالمرونة وتلبي احتياجات العاملين في الميدان من المنتسبين للمهن المختلفة لتطوير أدائهم بصفة دورية لمواكبة التقدم المعرفي.

– التأكيد بصورة أكبر على الاستقصاء والبحث بما يؤهل المتعلم للتعلم الذاتي وغرس الدافعية لديه للتعلم مدى الحياة.

– التركيز على نواتج التعلم بشكل أكبر وليس المدخلات والعمليات فقط لضمان إعداد خرجين مؤهلين قادرين على المنافسة عالميا وتقديم الإضافة في ظل اقتصاد المعرفة.

– التطبيق المكثف لتقنيات الاتصال والمعلومات في التعليم والتعلم وفي إدارتهما وربط مجتمعات التعلم بعضها البعض.

– استيعاب المستجدات الكونية وإعداد المتعلمين لمجتمع كوني والاستفادة من الخبرات العالمية لتحسين الأداء وزيادة القدرة التنافسية في ظل هذا الاقتصاد.

– الأخذ باليات ضمان الجودة لتقدم خدمات عالية المستوى بحيث يستطيع خريجوها المساهمة في التنمية الاقتصادية.

– الانتقال بإدارة التعليم العالي من ممارسات التسيير الحالية إلى ممارسات أكثر نضجا تنشد التجديد والتطوير.[22]

– إضافة إلى الاستثمار و الإنفاق على البحوث العلمية الجامعية الناجحة وتطبيقها في الميدان.

– التعاون بين الجامعات على مستوى القطر العربي في تبادل المعلومات والمعرفة والاستفادة من خدمة الانترنيت.

– اختيار قيادات الجامعة تدعم هذا الاقتصاد وهيكلة الجامعة بتنظيم إداري كفء وفق إدارة العملية بجودة عالية.

– تحسين مخرجات التعلم و تهيئة الطلاب لاكتساب المعرفة ة إنتاجها خدمة لاقتصاد المعرفة

– إيجاد بيئة تعلم و تعليم تتسم بالدعم و التشجيع و التعزيز القائم على المرونة و الابتكار و توظيف امثل للمعارف و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات .

– بناء علاقات شراكة فاعلة بين المؤسسات الجامعية البحثية و المؤسسات الاقتصادية مع ضرورة تبني كل التوصيات و النتائج المتوصل إليها في البحوث و التجارب العلمية .

– الاتفاق على توجيه لإجراء البحوث العلمية ذات الصلة بالمجال الاقتصادي و بالتعاون و دعم جميع مؤسسات المجتمع المدني مع زيادة الإنفاق المخصص للمعرفة و البحث .

– تشجيع الإبداع و نشر ثقافة الابتكار و البحث العلمي لدى الطلبة و تمويل المشاريع البحثية و المعرفية لهم .

– فتح المراكز البحثية و المخابر العلمية و تمويلها بالقدر الذي يضمن بحوث و تجارب علمية قادرة على تقديم إضافات و إسهامات للاقتصاد المبني على المعرفة .

-العراقيل التي تواجه الجامعة في اقتصاد المعرفة:

إن التحول من اقتصاد قائم على المال و المعلومات في نهاية القرن العشرين إلى اقتصاد قائم على أساس المعرفة في القرن الحالي جاء نتيجة تغيرات جذرية في جوانب عديدة من أنشطة المجتمع المختلفة، حيث فرض اقتصاد المعرفة على الجامعة وأدوارها الجديدة العديد من العقبات والعراقيل مما خلق هوة كبيرة بين الآمال المرجوة والواقع الذي لا نستطيع الهروب منه، فنحن نلاحظ كيف أن النظام التعليمي العربي عاجز عن استيعاب الطالبين له، بالإضافة إلى مشكلات التعليم المختلفة وغياب فلسفة تربوية واضحة أو مناهج تتلاءم مع متطلبات الحياة وتفاقم مشكلة البطالة بسبب عدم قدرة الدولة على استيعاب كل مخرجات النظام التعليمي العربي، التي تجد نفسها في مواجهة مشكلة عدم التوافق بين الاختصاص في التعليم العالي وسوق العمل المتجددة وفي كثير من الأحيان ضعف مستوى الخرجين في مجال تخصصهم وهذا يعكس بوجه عام ضعف الترابط بين بنية التعليم العالي ومحتواه وبين مخرجات العليم وتجدد مطالب التنمية[23]

بالإضافة إلى عدم قدرة مؤسسات و اقتصاديات الدول العربية على توفير البنية الأساسية اللازمة للدخول في عصر المعلومات و المعرفة وارتفاع سعر خدمات الاتصالات والمعلومات وتفشي الأمية الرقمية وأمام كل هذا وجدت الجامعة نفسها في مواجهة العديد من التحديات سواء الخارجية التي يفرضها الواقع والتحولات العالمية الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والعلمية والبحث العلمي وبعضها الآخر مجموعة التحديات الداخلية.

وفي نفس السياق يمكن الجزم بالكثير من المطبات التي تعيق أداء الجامعة منها على سبيل المثال لا الحصر.

– وجود فجوة بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسة الجامعية، حيث لا وجود لعامل مشترك واتفاقيات عمل وبحث وغياب التنسيق ألازم بين هذه المؤسسات.

– عدم وجود اقتصاد منتج خاضع للمعايير المتعارف عليها دوليا .

– غياب تام للبنى التحتية اللازمة للقيام بعمليات البحث والاتصال وتوظيف التكنولوجيا

– الافتقار للموارد البشرية و المادية و الخبرات التكنولوجية التي تمكنها من الانتفاع اقتصاديا من تكنولوجيات المعلومات و المعارف و البحوث العلمية .

– غياب التقدير للجهود التي يبدلها الباحثون من مؤسسات التعليم العالي و إهمال تام للنتائج و التوصيات التي يتوصلون إليها ، أي الافتقار للدعم و التأييد المجتمعي اللازم.

– ضعف التمويل من طرف المؤسسات الاقتصادية مما يشكل عائقا في طريق إجراء البحوث التي ترفع من مستوى الاقتصاد المعرفي .

– عدم توفر الأجواء العلمية المناسبة و الملائمة للبحث و الإبداع و الابتكار .

– عدم توفر الوقت الكافي لأعضاء هيئة التدين للقيام بالبحوث المساعدة في اقتصاد المعرفة .

كما يمكننا القول أن الدول العربية قد تخلفت عن ركب التطور المذهل الثورة التكنولوجية والمعلومات الاتصالات الحاصلة في العالم وذلك نتيجة عوامل عديدة.

إن معدل إنفاق الدول العربية على أبحاث وتطوير المنتجات عالية التقنية متدن جدا إذا ما قورن بمعدل الإنفاق بالدول المتقدمة التي تأتي السويد في مقدمتها، مما رفع من قيمة الصادرات على المنتجات التقنية خاصة مع تزايد الاتجاه لاستخدام جهاز الحاسوب والانترنيت، مما يطرح تساؤلا حولا أفاق التجارة العربية في ظل هذه التطورات، خاصة وأن نمط الإنتاج السائد في الدول العربية يقوم على استنزاف المواد الخام وعلى رأسها النفط وهذا ما يسمى بنمط اقتصاد الريع الذي يعتمد على استقدام الخبرة من الخارج ما يؤدي إلى إضعاف الطلب المحلي على المعرفة ويهدر فرص إنتاجها محليا وتوظيفها بفعالية

في النشاط الاقتصادي، كما أن صغر السوق و ضعف المنافسة التي الاقتصاديات العربية يؤثر سلبا على طلب المعرفة[24].

الخاتمة:

إن التطور التكنولوجي والمعلوماتية وثورة المعرفة التي نعيشها في العصر الحالي يفرض علينا ضرورة مواكبته والاستفادة منه من أجل امتلاك المعرفة التي تعمق من دور الجامعة، وبالرغم من أن المجتمع العربي لا يزال مستخدم لمنتجات التكنولوجيا لا منتج لها، إلا أنه يمتلك أهم مقومات النجاح للدخول في اقتصاد المعرفة، من خلال تكوين و إعداد الكوادر البشرية المتعلمة داخل مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي والقابلة للمواكبة والتطور والنهوض و القادرة على تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة بشرط توفر الإرادة اللازمة لذلك وتوفير البيئة التنظيمية والمناخ الاقصادي المشجع على البحث والابتكار و توظيف أكبر للمعرفة والبحوث العلمية و المعرفية.

قائمة المراجع:

1) هشام فوزي دباس العبادي وآخرون: إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2008.

2) نحو مجتمع المعرفة: سلسلة دراسات يصدرها مجلس البحث العلمي، الإصدار الأول : مجتمع المعرفة العربي، جامعة الملك عبد العزيز، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث 2004.

3) مليحان معيض الثبيتي: الجامعات" نشأتها، مفهومها، وظائفها، دراسة وصفية تحليلية"، المجلة التربوية(الكويت)، العدد 54، 2000.

4) كريم أبو حلاوة : أين العرب من مجتمع المعرفة ،نقلا عن موقع www . mokarabat.com

5) عبد اللطيف حسين حيدر: الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة، مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة التاسعة عشر، عدد 21، 2004.

6) عبد العزيز عبد الله السنبل: رؤى وتصورات حول برنامج إعداد المعلمين في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي حول إعداد المعلمين، كلية التربية جامعة السلطان قابوس، مسقط، 1-3 مارس2004.

7) شبل بدران، أحمد سليمان: التعليم في مجتمع المعرفة، دار المعرفة الجامعية،.2007

8) زياد بركات، أحمد عوض: دراسة حول(واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس) 2011.

9) زكريا الدوري، أحمد على صالح: الفكر الاستراتيجي وانعكاساته على منظمات الأعمال، قراءات وبحوث، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2000.

10) حسن شحاتة:آفاق تربوية متجددة" نحو تطوير التعليم في الوطن العربي بين الواقع والمستقبل"، الدار المصرية اللبنانية، 2003.

11) بن عياش حورية: صراع الأدوار لذا المرأة الجزائرية العاملة في ضوء بعض المتغيرات الشخصية، رسالة ماجستير، معهد علم النفس و العلوم التربوية، جامعة قسنطينة، 1994 – 1995.

12-Turban.e.kelly.re.introductionto informatechnology. Johnwiley.sonc ine usa 2010

[1]) نحو مجتمع المعرفة: سلسلة دراسات يصدرها مجلس البحث العلمي، الإصدار الأول : مجتمع المعرفة العربي، جامعة الملك عبد العزيز، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث 2004.

[2]) كريم أبو حلاوة : أين العرب من مجتمع المعرفة ، www . mokarabat.com

[3]) نحو مجتمع المعرفة، مرجع سابق.

[4]) د. شبل بدران، د. أحمد سليمان: التعليم في مجتمع المعرفة، دار المعرفة الجامعية،.2007

[5]) مليجان معيض الثبيتي: الجامعات" نشأتها، مفهومها، وظائفها، دراسة وصفية تحليلية"، المجلة التربوية(الكويت)، العدد 54، 2000، ص214.

[6]) هشام فو زي دباس العبادي وآخرون: إدارة التعليم الجامعي مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2008، ص63.

[7] - بن عياش حورية: صراع الأدوار لذى المرأة الجزائرية العاملة في ضوء بعض المتغيرات الشخصية، رسالة ماجستير، معهد علم النفس و العلوم التربوية، جامعة قسنطينة، 1994 - 1995 ص18

8 - المرجع السابق: نفس الصفحة

Turban.e.kelly.re.introduction to informatechnology. Johnwiley.sonc ine usa 20101.p20-24 -[9]

[10]) زياد بركات، أحمد عوض: دراسة حول(واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس) 2011، ص9.

[11]) زكريا الدوري، أحمد على صالح: الفكر الاستراتيجي وانعكاساته على منظمات الأعمال، قراءات وبحوث، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2000، ص51

[12]) زياد بركات، أحمد عوض ، مرجع سابق،ص10.

[13]) عبد اللطيف حسين حيدر: الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة، مجلة كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة التاسعة عشر، عدد 21، 2004، ص 2.

[14]) نحو مجتمع المعرفة، مرجع سابق، ص 9.

1) حسن شحاتة:آفاق تربوية متجددة" نحو تطوير التعليم في الوطن العربي بين الواقع والمستقبل"، الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص 43.

[16]) نحو مجتمع المعرفة، مرجع سابق.

[17]) عبد العزيز عبد الله السنبل: رؤى وتصورات حول برنامج إعداد المعلمين في الوطن العربي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي حول إعداد المعلمين، جامعة السلطان قابوس، مسقط، 1-3 مارس2004، ص 4.

[18]) المرجع السابق ص 4.

[19]) كرتم أبو حلاوة : أين العرب من مجتمع المعرفة ،نقلا عن موقع() www . mokarabat.com

[20]) عبد اللطيف حسين حيدر، مرجع سابق، ص3.

[21]) كرتم أبو حلاوة : مرجع سابق.

[22]) عبد اللطيف حسين حيدر، مرجع سابق.

[23]) حسن شحاتة، مرجع سابق، ص 32.

[24]) المرجع السابق، ص3.